علامةُ الوصلِ أولى في المصاحف وأثرُها على القارئ وقراءته

بحث أعده

د. أحمد بن أحمد بن معمر بن العربي شرشال

قسم القراءات

كلية الدعوة وأصول الدين

جامعة أم القرى – مكة المكرمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب، ولم يجعل له عوجا، والحمد لله الذي جعل رغبتي في القرآن وعلومه، أحمده – سبحانه – وأشكره، وأستعينه، واستغفره، وأصلي وأسلّم على من نزل عليه الكتاب، فكان خلقه القرآن صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه، والتابعين لهم، ومن تبعهم، واقتفى آثارهم بإحسان إلى يوم الدين.

مقدمة البحث وأهميته :

مما لا شك فيه ولا خلاف عند قراء القرآن وحفاظه، وحتى المبتدئين منهم أنهم يبتهجون لعلامات الوقف، والوقف أولى إذا وجدوها أمامهم بين سطور المصحف، ويرتاحون لهذه العلامة أكثر من ارتياحهم لعلامات الوصل أولى، ولا عجب في ذلك، لأن فيها راحة، ولم يشتك أحد منهم من هذه العلامة العربي والعجمي على حدّ سواء. هذا ما علمته بالتجربة.

ولكن الحرج كلّ الحرج في هذه العلامة علامة الوصل أولى، فالشكوى منها قائمة ومستمرة بلسان الحال أو المقال، فسببت المشقة لكل الناس، لأنهم لا يستطيعون أن يتجاوزوها إلى موضع صالح للوقف إلا بمشقة وصعوبة، وأحياناً كثيرة يقفون عاجزين، ولم يدركوه، فهذه العلامة تعدَّت جميع حدودها، وغَزتْ مواقعَ الوقف التّام والكافي، ووصلتْ إلى الوقف اللاَّزم، واستمرتْ في الزّحف إلى مواضع الوقف المأثور، فصارت تطاردنا في كلّ مكانٍ نريد أن نقف عندهُ، ولو كان ظلاً ظليلاً .

وقد بالغ قوم أكثر من هذا فمنعوا الوقف على رؤوس الآيات المتعلقة بما بعدها، وكتبوا رمز المنع لا تقف، وأنكروا على من يقف عندها وعابوه وعدُّوا ذلك من الجهل، فزادوهم رهقاً، فعلامة المنع ساهمت – وأضرّت – مع أختها علامة الوصل أولى في الوقف الاضطراري المكروه، وربما البدء المكروه، حتى وإن جبر القارئ تلاوته بالعودة إلى ما قبل الوقف الاضطراري، فهذا تقطيع للقراءة خلاف تقطيع النبيّ صلّى الله عليه وسلم، فهاتان العلامتان دخيلتان على المصاحف، لا فائدة ترتجى منهما، وأكثرهما وجوداً، وتأثيراً على القارئ وقراءته علامة الوصل أولى.

فصارت هذه العلامة منفّرة، وأختها علامة الوقف أولى مرغّبة، ولو ما لهذه العلامة من إزعاج لما طلب بعض العلماء إبعادها من بين سطور المصحف، وهل بين العلامتين فرق في الترغيب والتنفير ؟! .

كلا، وإنما وضع علامة الوصل أولى في غير مواضعها الصحيحة، هو الذي سبب هذه الحال وأوجب هذا النفور، ولو وضعت هذه العلامة في مواضعها الصحيحة لاستوت مع أختها المقابلة لها في الترغيب.

إن علامة الوصل أولى عسيرة التطبيق، فليست عملية، فوجودها كعدمها، وقد منع العلماء أن يضاف شيء على مرسوم الصحابة – رضي الله عنهم – ما لم تكن فائدته في التلاوة محققة، ويكون ذلك بالألوان.

والعجيب إن هذه العلامة هي الشائعة في بعض المصاحب تكاد تكون شاملة للمصحف كلّهِ، بخلاف أختها الأخرى المحبوبة، فإنّها قليلة الاستعمال نادرة الوجود، مع أنّ حاجة السواد الأعظم من المسلمين كالأطفال والشيوخ والعجائز من العرب والعجم أشدُّ ما تكون في التلاوة إلى مواضع الوقوف المتقاربة، وإلى الوقف أوْلى حتى تستقيم حروفُ القرآن وألفاظه وكلمهُ على ألسنتهم وتُذلل بها، فحاجتهم إلى النطق الصحيح وجَوْدَةِ الحروفِ أكثرُ من حاجتهم إلى معرفةِ المعاني.

إن علامة الوصل أولى طلباً للمعنى تجعل القارئ يخل بالمعنى فتضطرّه للوقف القبيح، وهو مخل بالمعنى، فهي نفسها صارت أداة هدم للمباني والمعاني، كأن يضيق نفسه، ويقف في وسط الكلمة، أو يقف دون تمام المعنى، فغايتها طلباً وإرشاداً للمعاني، ووضعها في غير محالَها هدم للمعاني، فجاءت بنتيجةٍ عكسية، لأن القارئ لو وقف عندها، وهو محل وقف صالح، ثم استأنف بما بعدها لكان في مقدوره أن يصل إلى موضع صالح للوقف.

أما إذا وصل إليها واستمر في تلاوته باعتبار الوصل أولى لا يستطيع أن يصل إلى موضع الوقف المحمود، لأن استمراره قد استهلك طاقته واستنفد قدرته، ووقع تحت طائلة ضيق النفس، وخاصة إذا كان الكلام بعدها طويلاً ومتصلاً.

أما إذا تجاوزها ووصل إلى مواضع الوقف المحمود بسلام فهذا مما لا خلاف فيه بين العلماء، ومن ثم كانت هذه العلامة هي السببُ في الوقوع في الوقف الاضطراري المكروه حتى وإن جَبَرَ تلاوته بالعودة إلى ما قبل الوقف القبيح، فسيختلّ نظم الآية ووزنها المعجز الذي لا يدركه البشر، ويقع في قراءته تقطيعٌ خلافَ تقطيع النبي صلى الله عليه وسلم.

مشكلة الوصل أولى قائمةٌ، والمصاحف فيها متعارضة يعاني من وجودها في غير مواضعها الحفاظ ومن دونهم، وتحتاج إلى إعادة النظر للوقوف على أسبابها، ونتائجها المؤثرة على القارئ وقراءته(١).

مشكلة البحث : كثرة تنويع الوقف ومراتبِه ورموزه :

تقسيمات أنواع الوقف ومراتبه ورموزه في كتب الوقف والابتداء والمصاحف تجدها كثيرة، وتفرّع بعضها من بعض فزادت على الحد المعقول، وخرجت على المعهود من كلام العلماء، وأحدثت أمراً غريباً، وتداخل بعضها في بعض، فلم تنضبط ولم تنحصر.

فقد ذكر الأشموني عشر أنواع لمراتب الوقف فقال: " وأشرت إلى مرابته بتام وأتمّ ، وكاف وأكفى، وحسن وأحسن، وصالح وأصلح، وقبيح وأقبح، فالكافي والأحسن يتقاربان والتام فوقهما، والصالح دونهما في الرّتبة، فأعلاها الأتم، ثم الأكفى ثم الأحسن، ثم الأصلح ويعبر عنه بالجواز " ثم ذكر وقف البيان(٢).

---

(١) يحتاج هذا الموضوع إلى رسالة علمية جادة بعنوان: " دراسة وتحقيق لرموز الوقف في المصحف الشريف ".

(٢) منار الهدى في بيان الوقف والابتداء ص ٢٨.

وذكر زكريا الأنصاري " أن مراتب الوقف ثمانية أعلاها التام، ثم الحسن ثم الكافي ثم الصالح ثم المفهوم، ثم الجائز، ثم البيان، ثم القبيح "[١].

وقال ابن الأنباري: " الوقف على ثلاثة أوجه: تام وحسن وقبيح "[٢].

وجعل الإمام السجاوندي مراتب الوقف ستة: اللازم والمطلق والجائز، ومجوّز لوجه والمرخص ضرورة والممنوع[٣].

وذكر السيوطي عن بعض العلماء أن الوقف في التنزيل على ثمانية أضرب: تام وشبيه به وناقص وشبيه به، وحسن وشبيه به، وقبيح وشبيه به "[٤].

أما الشيخ المخللاتي فقد ذكر من أنواع مراتب الوقف ستة: التام والكافي والجائز والحسن، والصالح والمفهوم، ورمز لكل نوع بحرف[٥] ، وزاد عليه الشيخ الحصري أنواعاً: وقف السنة واللازم والتام والكافي والحسن والصالح والجائز ووقف المعانقة والقبيح[٦].

وقال قوم: الوقف قسمان: تام وقبيح لا غير، فعند هؤلاء الوقف في الأنواع الثلاثة تام فضموا التام والكافي والحسن في نوع واحد، سموه تاماً وما عداه قبيح[٧].

وأشهر هذه المراتب هي التام والكافي والحسن والقبيح، وعليها اختيار أبي عمرو الداني وعلم الدين السخاوي وابن الجزري وغيرهم[٨].

---

(١) المقصد لتلخيص ما في المرشد ص ٩، ١٠.

(٢) الإيضاح ١٤٩/١. الإتقان ٥٤٣/٢.

(٣) علل الوقوف ١١٦/١-١٣٢.

(٤) الإتقان للسيوطي ٥٤٨/٢.

(٥) مقدمة شريفة كاشفة للمخللاتي ٣٨.

(٦) معالم الاهتداء للحصري ١٦- ٥٠.

(٧) انظر: جمال القراء ٥٦٣/٢. المقصد ٩، ١٠. المكتفى للداني ٧.

(٨) المكتفى للداني ٧. جمال القراء ٥٦٣/٢. النشر ٢٢٥/١.

وذهب بعض الأئمة إلى أنهم لا يبالون بمواضع الوقف والابتداء، فوقوفهم مبني على انقطاع النفس، وهذا حمزة اتفق الرواة عنه: أنه كان يقف عند انقطاع النفس، وهذا ابن كثير كان يعتمد الوقف على رؤوس الآي مطلقاً، ولم يبال في غيرها وقف أم لم يقف، واستثنى من ذلك ثلاث مواضع وقف عليها[١].

وبعضهم بالغ في الإنكار وقال: " لا يوجد وقف تام في القرآن كلّه، ولا على آخر سورة الناس، بل هي متصلة بسورة الفاتحة كاتصالها بما قبلها، بل أشدّ[٢].

وتجاوز بعضهم مرحلة الإنكار إلى مرحلة الاتهام بالبدعة، حَكَى ابن برهان النحوي عن أبي يوسف القاضي صاحب أبي حنيفة أنه ذهب إلى أن تقدير الموقوف عليه من القرآن بالتام والناقص والحسن والقبيح تسميته بذلك بدعة، ومتعمد الوقوف على نحوه مبتدع، لأن القرآن معجز، وهو كالقطعة الواحدة، فكله قرآن وبعضه قرآن وكله تام حسن وبعضه تام حسن "[٣].

وانعكس ذلك التنوع الذي لا حدود له على المصاحف، فرأيت بعض المصاحف أثقلت بهذه الأنواع والرموز التي لا نفهمها، فبلغت رموز الوقوف أربع عشرة علامة ورمزاً لأنواع من الوقوف، ومن العجيب أن بعض المواضع وضعت عليها علامتين في آن واحد إحداهما تدل على جواز الوقف، والأخرى تدلّ على المنع[٤].

هذه مشكلة قائمة تحتاج إلى تأمل ونظر؛ لأن السواد الأعظم من المسلمين لا يحسنون التفريق بين هذه الأنواع المتقاربة، وأحياناً المتداخلة، وأحياناً أخرى متناقضة، إن هذه الكثرة من مراتب الوقف وأنواعها عسيرة التطبيق، ولا يمكن

---

(١) انظر: المكتفى للداني ٧، معالم الاهتداء ٢٢٨.

(٢) انظر: التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن ٣٠٥.

(٣) انظر: جمال القراء ٥٥٢/٢. علل الوقوف ١٢/١. البرهان ٢٤٤. الإتقان ٥٥٩/٢ . منار الهدى٦.

(٤) مصحف مطبوع في لبنان برواية حفص عن عاصم، ومثله: المصحف الباكستاني على ما فيه من إيجابيات كثيرة تفرّد بها عن غيره.

للسواد الأعظم من المسلمين فهمها، ولا التمييز بينها، فالواجب أن يُجرَّد المصحف من جميع هذه العلامات والرموز.

سبب الاختلاف في مراتب الوقف وأنواعه :

كثرت آراء العلماء واجتهاداتهم في بيان أنواع الوقف ومراتبه، فلم تنحصر ولم تنضبط لاختلاف القراء والمفسرين، والمعربين، فكل منهم يحدد موضع الوقف مع بيان نوعه حسب ما فهمه من معنى الآية، فمن هنا نشأ اختلافهم حسب روابط ثلاث: لفظي ورابط معنوي والسياق وعلى ضوء هذه الروابط حددوا موضع الوقف وبيّنوا نوعه(١).

وقال الشيخ الطاهر: " مباحث الوقف والابتداء كثيرة جداً ... إلا أن من عرف ما تُبنى عليه سهل عليه الخطب في ذلك، والذي تبنى عليه هو علم النحو والمعاني والبيان والقراءات والتفسير "(٢).

قال أبو جعفر النحاس: " حكى لي بعض أصحابنا عن ابن مجاهد أنه كان يقول: " لا يقوم بالتمام إلا نحويٌّ عالمٌ بالقراءة عالمٌ بالتفسير عالم بالقصص وتلخيص بعضها من بعض عالمٌ باللغة التي نزل بها القرآن "(٣).

ذكر علمُ الدّين السخاوي سبب الاختلاف في هذه الأنواع والمراتب فقال: "فمنها ما أثر عن كل مصر، ومنها ما أثر عن أئمة العربية من النحويين من كل مصر، ومنها ما استنبطوه على وفاق الأثر أو خلافه، ومنه ما اقتدوا فيه بالأثر فقط كالوقف على أواخر الآي وهو وقف النبيّ صلى الله عليه وسلم "(٤).

---

(١) انظر: قواعد التجويد – د القاري ١٠٧، ١٠٨ن علل الوقوف ٩/١.

(٢) التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن ٣١٦.

(٣) القطع والاستئناف للنحاس ٣٢. البرهان في علوم القرآن ٢٣٨.

(٤) جمال القراء وكمال الإقراء ٥٥٢/٢.

دخول علامة الوصل أولى في المصاحف :

لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم. ولا عن أحد من الصحابة أو التابعين تسمية الوقوف، ووضع رموز لها، ولا بيان أنواعها ومراتبها، وتحديد كل نوع منها، وإنما حدث بعد ذلك بقرون كثيرة، فحدد العلماء أنواعه ومراتبه، ووضعوا لكل نوع علامته ليسترشد بها القارئ على مواضع الوقف، وزاد من بعدهم في التنويع والتفريع، وأدخلوها في المصاحف، كما أدخلوا قبل ذلك الشكل والضبط.

قال الشيخ ابن عاشور: " فلما كثر الداخلون في الإسلام من دهماء العرب ومن عموم بقية الأمم توجّه اعتناء أهل القرآن إلى ضبط وقوفه تيسيراً لفهمه على قارئيه. فظهر الاعتناء بالوقوف، وروعي فيها ما يراعى في تفسير الآيات، فكان ضبط الوقوف مقدمة لما يُفاد من المعاني عند واضع الوقف "[1].

فقد بيّن هؤلاء العلماء مواضع الوقف، وحددوا أنواعه ومراتبه علمياً وعملياً، فخصه جماعة منهم وأفردوه بالتأليف، وترجموا ذلك عملياً تطبيقياً بما بينوه ووضحوه بوضع علامات ورموز لهذه الأنواع والمراتب على حروف القرآن في المصحف تدل على محل الوقف ونوعه، وكان هذا اجتهاداً منهم رحمه الله بحسب التعلق اللفظي والمعنوي قوةً وضعفاً ".

ومن بين العلامات والرموز التي استحدثت أخيراً علامة الوصل أولى، وتفرعت من الوقف الجائز، ودخلت المصاحف لغرض مقصود فترشد القارئ إلى أن هذا الموضع محل وقف جائز، ولكن الاستمرار في التلاوة هو الأولى لتمام المعنى وكمال المقصود.

وهذه العلامة أصلاً ليست مرتبة من مراتب الوقف التي وضعها العلماء فلم يذكرها ابن الأنباري، ولا أبو جعفر النحاس، ولا السجاوندي ولا أبو عمر والداني، ولا علم الدين السخاوي ولا ابن الجزري، ولا الأنصاري ولا الأشموني، ولا

---

(١) التحرير والتنوير ١/٨٤.

غيرهم ممن تقدمهم، وإنما تفرعت عن الوقف الجائز المذكور عند السجاوندي فقط ويقال: إن أول من أدخل رمز علامة الوصل أولى : " صلي " وأختها علامة الوقف أولى : " قلي "، وعلامة التعانق في كتب الوقف والابتداء الشيخ محمد صادق الهندي – كان حياً سنة ١٢٩٠هـ – في كتابه : " كنوز ألطاف البرهان في رموز أوقاف القرآن"(١).

وأول من استعملها في المصاحف الشيخ محمد علي خلف الحسيني الحداد ت:١٣٥٧هـ في مصحفه، ولم تكن موجودة في مصحف الشيخ المخللاتي ت:١٣١١هـ، الذي سبقه وليست علامة الوصل أولى رمزاً من رموز مصحفه(٢).

وجاء بعد من المصححين للمصاحف من لا يحسنون استعمالها في مواضعها الصحيحة؛ لأن مهمتها في بيان المعاني غامضة، قد تخفى عليهم موجباتها، وصار الناس ينسخون مصاحفهم، وفق المصاحف السابقة، فشاعت وانتشرت في المصاحف حتى وصلت إلى المصاحف الحالية، ولا يزال استعمالها جارياً.

اختلافٌ وتعارضٌ في موضع علامة الوصل أولى:

الاختلاف الكبير في كتب الوقف والابتداء انعكس على المصاحف في تنويع رموزه، فاختلفت اختلافاً كبيراً في تحديد مواقع الوقف وأنواعه ومراتبه وصل إلى حد التناقض فنجد في بعض المصاحف علامة الوصل أولى وفي الموضع ذاته نجد في مصحف آخر الوقف أولى، بل وجدنا في بعض المواضع علامة الوقف اللازم، وفي الموضع نفسه في مصحف آخر علامة الوصل أولى، وحتى رؤوس الآي التي

---

(١) طبع الكتاب بمطبعة كاستلي سنة ١٢٩٠هـ في مصر، ومنه نسخة مخطوطة في جامعة الإمام بالرياض رقم ١١٣٩ تقع في ٣١ ورقة.

انظر : المكتفى للداني ١٧. علل الوقوف للسجاوندي ٤١/١. المحرر في علوم القرآن – د مساعد ٢٥٩.

(٢) مقدمة شريفة كاشفة لما احتوت عليه ... للمخللاتي ص ٣٨.

هي على غير العد الكوفي يجعلون عليها علامة الوصل أولى كما هو واضح في كل المصاحف، وكأن العدد الكوفي هو المعتبر، وبقية الأعداد لا تعتبر.

وبعضهم خرج عن المعهود عند العلماء، ووضع علامة المنع علـــى رؤوس بعض الآيات المتفق عليها عند جميع علماء العدد، وتكاد تكون علامة الوصل أولـــى هي الشائعة في المصحف مما تسبب عنه الوقف الاضطراري، والبدء الاضطراري، واختلافهم الكبير في مواضعها يدل على أنها لم تكن في مواضعها الصحيحة.

وبعضهم بالغ ووضع علامة الوصل أولى كلما عنّ له تعلق لفظي أو معنوي وغاب عن ذهنه القارئ وعجزه، بل في بعض المواضع – وما أكثرها – وضعوها على مواضع صالحة للوقف، واتفق العلماء على أنها من نوع الوقف التّام، وبعضهم جمع بين رمزين متناقضين من الوقف على محل واحد أحدهما يجيز الوقف، والآخر يمنع من الوقف.

مناقشة وتعقيب على هذه الأنواع من الوقوف :

نحن أمام أنواع كثيرة، ومراتب عديدة، وأقوال متناقضة. ماذا نفعل ؟ ومـــاذا نأخذ وماذا نترك أمام هذا التعارض العجيب والتنافر المعيب!؟ فمن قائل: لا يوجـــد وقف تام في القرآن كله، ومن قائل ببدعية هذه الأنواع، والملتزم بها مبتدع، ومـــن قائل: لا أبالي وقفت أم وصلت، وما بين هؤلاء وأولئـــك فحـــدث ولا حـــرج، فقـــد صعب، عليّ الاختيار من هذا الركام، فصرفت نظري وقلت لا يعنيني، ووضـــعت قلمي وأوراقي جانباً.

ولكن إن تركت الأمر، فلم ولن أترك المصحف والنظـــر فيـــه، فهـــو زادي ومصدري لجميع العلوم والمعارف فاستفزني الأمل مرة أخرى، وظلّ يحدوني لمـــا نجده من عوائق لعلامات الوصل أولى، وأثارتني هذه العلامة، وعـــاودني الأمـــل، واشتد عزمي وحزمي أن أخوض غمار هذا الأمر.

فجمعت هذه الأنواع والمراتب والرموز، فرأيت بعضهم بالغوا، وقالوا: بالوصل أولى كلما لاح لهم بارق المعنى والمناسبة والارتباط، ويقابلهم الآخرون: لم يبالوا بهذه الروابط اللفظية والمعنوية، ويقفون عندما يضايقهم النفس، وما بينهما طوائف شتى، بعضهم يذكرون أن هذا الموضع محلّ وقف تام، وهو عند آخرين الوصل أولى، وهو نفسه عند آخرين حسن، وهو نفسه عند آخرين قبيح، ورسموا عليه علامة المنع. فالتبس الأمر عليّ، وعلى الناس.

جهتان متضادتان إحداهما على اليمين، والأخرى على اليسار، وتوسعت الشقة بينهما، إحداهما تطلب المعنى وتنشده، والأخرى لا تبالي وقفت أم وصلت، وكلاهما على طرفي نقيض، فتوسعت مراتب الوقف وأنواعه إلى حدّ عدم الحصر والضبط.

وقفت متأملاً متسائلاً كيف السبيل إلى الاختيار من هذه الأنواع المتعارضة، أو الترجيح من هذا الاختلاف الواسع، فرأيت أن أسلك طريقاً ييساً، لا تزل فيه الأقدام، فنظرت في حال القارئ وعجزه، والمقدار الذي يقرأه، ويناسب نَفَسَهُ، والناس مختلفون في ذلك، فقربت البعد بينهما، وقصدت مذهباً يليق بحاله وما يقرأه، فيكادُ يكون متطابقاً معه بإذن الله.

وبعد طول النظر في هذه الأنواع بدا لي أن أحذف ما اشتط بُعدُهُ من الجهتين على حدّ سواء بدون مناقشة، فأسقطت من هذه، وأسقطت من تلك، وضممت هذا إلى هذا لعلّة مشتركة بينهما تقليلاً للخلاف، حتى كدت أن أصل إلى وسط الأمور.

ثم تبين لي أن ما بقي لي من الأنواع لا يمنع من الوقف الاضطراري، فزدت في الإسقاط حتى لم يبق لي إلا بعض المراتب التي ذكرها بعض العلماء، وخلصت في نهاية البحث والتحقيق والمقابلة والتنظير إلى أن ما ذكره الإمام السجاوندي لمراتب الوقوف بعد الحذف والتعديل هو الذي يكتب له البقاء من الإسقاط والقبول،

وهو محمي بالأطراف وهي محلّ التآكل والتناقص ومحلّ التغيير، وما بقي لي من أنواعه يؤول في نهايته إلى نوعين فقط. تام وقبيح.

وبعد تجارب وتطبيقات عملية على قراءات الطلاب في شتى المستويات سنين عديدة، ومطابقة المقروء على هذه الرموز والعلامات تبيّن لي من خلال هذه الدراسة ما يلي:

الأول : إن بعض الرموز والعلامات التي دخلت المصاحف ليس لها نصيب ولا حصيلة لفائدة التلاوة، فهي خالية من أي فائدة تذكر، فوجودها كعدمها، بل وجودها يسبب الإرهاق للطلاب، ويضطرهم للوقف القبيح، فهي أداة هدم للمباني والمعاني، وهذا ما أشرت إليه سابقاً بالإسقاط.

الثاني : أحسن هذه المذاهب وأفضلها وأعدلها، وأمكنها للتطبيق العملي وأيسرها بالنسبة للسواد الأعظم من المسلمين، هو مذهب من قسم مراتب الوقف إلى تام وقبيح فقط. هذا هو الذي في إمكان عامة المسلمين أن يقرأوا به. ويتجنبوا الوقف القبيح فقط، ويسنده أواخر قصار المفصل الذي هو بداية الحفظ للأطفال وغيرهم، فواصله قصيرة، ومبناها على الوقف، فهو أوسع أنواع الوقف، ويسع الجميع.

الثالث : ويليه في الرتبة والترقي، فهو أعلى من السابق مذهب أبي بكر بن الأنباري فقد قسم الوقف إلى تام وحسن وقبيح، فقد أدخل الوقف الكافي في التام لتقليل الخلاف، وهو وجه حسن، وهذا أليق بحال القارئ والمتعلم؛ لأن كلاً من التام والكافي يجوز الابتداء بما بعدهما، فهو نوع واحد، فلا حاجة للتفريق بينهما، وتبقى عقبة الوقف المصطلح عليه بالحسن قائمة على مذهبه.

الرابع : ويليه في الرتبة والترقي، وهو أوسع من السابق مذهب أبي عمرو الداني وعلم الدين السخاوي وابن الجزري، وهو المشهور، ومراتبه: تام وكاف وحسن وقبيح، ويمكن أن نجمع التام والكافي في نوع واحد فيمكن اعتبارهما مذهباً واحداً، وتبقى عقبة الوقف المصطلح عليه بالحسن قائمة كالسابق.

الخامس : وقوف الإمام السجاوندي، وهي في معناها قريبة جداً من المذهب الثاني السابق لولا ما فيه من نوع الوقف الممنوع الذي رمز له برمز المنع، فإذا أسقطنا له هذا النوع من أوقافه، وعدم اعتباره يبدو أنه من أحسن الأنواع، لأنه جمع الوقف التام والكافي في نوع واحدٍ سمّاه المطلق ورمز له بحرف الطاء، وهو مقلد في هذا لأبي بكر بن الأنباري، وبينهما اختلاف في التسمية فقط.

ونحن نضم له نوع الوقف اللازم والجائز، فتصير الأنواع الأربعة نوعاً واحداً، لأن كلا منهما يجوز الابتداء بما بعدها تقليلاً للخلاف، وتقريباً للمتباعد بين الوقفين، ونجمع له: المجوَّز لوجه، والمرخَّص ضرورةً، ونضم أحدهما إلى الآخر. فيصيران نوعاً واحداً، ودخل هنا ما سبق أن ذكرناه وهو المسمى الوقف الحسن، ونسقط له ما رمز له بالمنع، فيتحد هذا مع المذهب الثاني، فتؤول في النهاية كلها إلى مرتبتين فقط تام وقبيح، فيبقى لنا الاحتراز من الوقف القبيح فقط، وما عداه سائغ مقبول، فيكون هذا من أمثل الوقوف المتناسبة مع السواد الأعظم من المسلمين عربهم وعجمهم.

ولا يستقيم لنا هذا إلا إذا أدخلنا فيه اعتبار الوقف المأثور على رؤوس الآي فهو المخلص الوحيد من الوقف الاضطراري المكروه، وبه نزيل عقبة الوصل أولى، وعقبة العودة إلى ما قبل الوقف الاضطراري التي تقطع روابط الكلم ومعانيه، وبهذه الطريقة نقطع دابر الوقف القبيح.

وما أسقطناه للسجاوندي نأتي بعكسه تماماً، ونعتبره أساساً للتخلص من الوقف القبيح، وهو الوقف الحسن على رؤوس الآي. ولا نراه كافياً إلا إذا أضفنا له تحديد رؤوس الآي على جميع مذاهب علماء العدد كالكوفي، فنكون بهذا العمل قد أخرجنا علامتين دخيلتين علامة المنع وعلامة الوصف أولى من المصاحف، وأدخلنا فيها سنناً مأثورة، وهي متروكة.

وحينئذ تتقارب رؤوس الآي، فيكون المصحف الواحد مشتملاً على جميع الأعداد المأثورة المروية[1] كاشتماله على الأحرف المنزلة[2].

ثم لم نزل نتوجس خيفة من الوقف الاضطراري والوقف القبيح، فنضيف الوقف الصالح على ما يشبه الفواصل، وليس معدوداً، فيزيد القرب والتداني بين محالّ الوقف.

وحينئذ يكون وقوف الإمام السجاوندي بعد التعديل والحذف متقاربة ومتدانية في معظمها، تصلح أن تكون منهجاً يقتدى به لجميع المصاحف بمختلف الروايات لخلوّها من علامات المنع، وخلوها من علامات الوصل أولى، وهي شبيهة بوقوف ابن أبي جمعة الهبطي.

وبهذا المنهج الرشيد، والقول السديد في وقوف القرآن المجيد يزول الإشكال في مواضع الوقف من المصحف كله، وتزول الشكوى من علامات الوصل أولى، فكلما قلت مراتب الوقف وأنواعه كلما كان انفراجٌ للقارئ من ضيق النفس، وكلما تنوعت وكثرت، وتوالت علامات الوصل أولى كلما شق ذلك على القارئ، وأثر في قراءته.

علامة الوصل أولى وأثرها على القارئ وقراءته :

لقد رأيت مراراً وتكراراً أن الطالب وغيره، وهو يقرأ في المصحف ينقطع نفسه في وسط الكلمة أو في وسط المعنى؛ لأنه وجد أمامه في المصحف علامة الوصل أولى، ويريد أن يتجاوزها، فيضيق عليه النفس، فيتوقف اضطراراً، ثم يعيد بما قبل ذلك – وقد تكون بدأ إعادته غير محمودة – بصعوبة ومشقة ليصل إلى

---

(١) انظر: ألبيان في عد آي القرآن للداني ٣٩.

(٢) انظر: الأحرف السبعة للداني ١٥١.

موضع وقف جائز وهكذا يقطع روابط الكلم بالوقف والإعادة، فيذهب رونقها وجمالها، ووزنها المعجز، وكل السامعين أدركوا حرجه ومشقته، وهكذا أتعب نفسه والسامعين. مع أن في هذه الآيات التي قرأها مواضع صالحة للوقف ومتقاربة ولا تفسد المعنى، وعليها علامة الوصل أولى. كما سيتبين فيما بعد.

إن مواضع الوقف صارت متباعدةً مما تسبب عنه ضيق النفس الذي لا يساعد أبداً على الأداء الجيد، والترتيل المطلوب، فإن المدود والغنة وبقية أحكام التلاوة استهلكت جميع طاقة القارئ، ولم يبق له شيء يوصله إلى مواضع التمام، فيضيق نفسه، فيقع الإخلال في قراءته.

أما تحبير القراءة وتزيين الصوت بها، فهذا مندفع بعلامة الوصل أولى، ويتعارض معها تعارض الضد لضده، وكأنهما ضدان لا يجتمعان.

فهذه العلامة لها أثر كبير على القارئ وتلاوته، والمستمع وإصغائه وعلى المقدار الذي يقرأه، فإذا كانت مواضع الوقف متقاربة كقصار المفصل يكون ذلك مدعاة للقراءة المرتلة المجودة، والإكثار منها، والاستمرار فيها، فيجد القارئ والمستمع لذة التلاوة، فتدعوه إلى الترتيل والترسل والتغني والتحبير، وتدعوه إلى الإكثار منها والتكرار، وتكون عاملاً رئيساً للمساعدة على الحفظ، وتبعد عنه السآمة والملل، وتدعوه إلى تحقيق مخارج الحروف ونعوتها، وإقامة المدود ومراتبها، وتشد المستمع إلى زيادة الإنصات والاستماع.

سلبيات علامة الوصل أولى، في المصاحف :

إن علامة الوصل أولى الموضوعة في غير محالها " صلي " تهدم المباني والمعاني، وتسبب الوقف الاضطراري المكروه، فتكون سبباً في إفساد المعنى، وعائقاً للوصول إلى الوقف المحمود، فتأمل هذه الآية:

قال تعالى: ﴿ ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُخۡرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِۖ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَوۡلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ يُخۡرِجُونَهُم مِّنَ ٱلنُّورِ إِلَى ٱلظُّلُمَٰتِۗ أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ٢٥٧ ﴾[1].

فقد سمعت من وقف اضطراراً واختياراً على قوله: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ ﴾ بقصد أو بغير قصد أو ضاق نفسه، فقد أدخل الكفار بوقفه هذا في ولاية الله وإن لم يقصد، وهذا هدم للمعاني، وسمعت من وقف في وسط الكلمة لضيق نفسه وهذا هدم للمباني، وسمعت في هذا المجال أشياء كثيرة، وكان في مقدور القارئ أن يقف على قوله ﴿ إِلَى ٱلنُّورِۖ ﴾ وهو الأحرى والأولى وهو محل وقفٍ تامٍ ورأس آية، ثم يستأنف تلاوته بقوله: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ ﴾ فيكون قد فصل بين الفئتين المتضادتين، ولو فعل ذلك لاستطاع الوصول إلى موضعٍ صالحٍ للوقف عليه.

وكل ما سمعته من الأوقاف المكروهة السبب فيه علامة الوصل أولى: "صلي" فهي عقبةٌ وعائقٌ في وجه الوصول إلى تمام المعنى وكمال المقصود، فإن علامة الوصل هنا لا محل لها من الإعراب أبداً فقد وضعت في محل الوقف التام لغةً وسنةً فسببت الوقف القبيح، وذلك للأمور الآتية :

الأول : إنها رأس آية على مذهب العدد المدني الأول، فالوقف على ﴿ إِلَى ٱلنُّورِۖ ﴾ كالوقف على رؤوس الآي الأخرى ورعاية لهذا العدد كالكوفي وغيرهما سواء بسواء، قال أبو عمرو الداني: " ومن عَدَّ : ﴿ مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِۖ ﴾ فلكونه كلاماً مستقلاً وجملةً كافية[2]. " وقال عبدالفتاح القاضي: " وجه من

---

(١) الآية ٢٥٧ سورة البقرة.

(٢) البيان لأبي عمرو الداني ١١٦.

عد: ﴿إِلَى ٱلنُّورِ ۖ﴾ مشاكلته للفواصل التي قبله والتي بعده، وكونه كلاماً مستقلاً"[1].

الثاني : إن هؤلاء الذين أخلوا رؤوس الآي من رموز الوقف على مذهب العدد الكوفي، كيف يضعون علامة الوصل أولى على رأس الآية للمدني الأول أو غيره، ولا فرق بينهما وبين جميع الأعداد، وكل منها مأثور؟! قال أبو عمرو الداني: " ... ورؤوس الفواصل والخموس والعشور، وعدد جمل الآي السور على اختلاف ذلك واتفاقه مسموعٌ من رسول الله صلى الله عليه وسلم ومأخوذٌ عنه ... "[2].

وكان الأولى – إذا كان ولابد – أن يضعوا عليها علامة الوقف أولى، أو يضعوا أمامها دارة خالية من الرقم كالمصحف الباكستاني، يُستدل بها على أنها رأس آية على غير مذهب الكوفي

الثالث : إن المعنى إلى قوله: ﴿إِلَى ٱلنُّورِ ۖ﴾ تام ومنفصل عما بعده للتفرقة بين ولاية الله للمؤمنين، وولاية الطواغيت للكفار، فالوقف تام، ورأس الآية، جمع بين الحسنيين، وأعطى راحةً للقارئ من عناء ضيق النفس واستعداداً لقراءة ما بعده، وفرصة للتغني والتحبير، وهو تامٌ عند السجاوندي ورمز له بحرف : "ط " وعلله بقوله: " للفصل بين الفئتين المتضادتين "، وهو كاف عند الأنصاري[3]، ورمز الكافي الوقف أولى كالتام كما ذكره الشيخ الضباع والشيخ الحصري وغيرهما، وقال الشيخ الضباع: " من علامات كون الوقف أولى: الفصل بين الصفتين المتضادتين "[4].

---

(١) بشير اليسير شرح ناظمة الزهر ١٣١ . القول الوجيز للمخللاتي ٧٤.

(٢) البيان في عدّ آي القرآن ٣٩.

(٣) علل الوقوف ٣٣٠/١. المقصد لتلخيص ما في المرشد ٦٣.

(٤) الإضاءة في بيان أصول القراءة ص٤٦.

يتعين الوقف على قوله ﴿إِلَى ٱلنُّورِ ۖ﴾ ليتحاشى القارئ الوقف الاضطراري المكروه الذي يفسد المعنى، وهو رأس آية أيضاً، فعلامة الوصل أولى تعوق القارئ للوصول إلى محال الوقف المحمود، ودخيلة بين سطور المصحف يجب أن تزال نهائياً، وتجرد المصاحف منها كما هو الأصل.

تحديد رءوس الآي على جميع مذاهب علماء العدد، وبيان مواضعها في كل مصحف له فوائد عديدة، فتتقارب رؤوس الآي، وتتدانى، وتكون فرصةً لمن ضاق نفسه أن يتزود، ويكون المصحف الواحد برواية واحدةٍ مشتملاً على بيان رؤوس الآي على جميع مذاهب أهل العدد، إحياءً لهذه الأعداد المأثورة وحفظاً لها في المصحف الواحد وخاصة تلك التي لم تعد تستعمل، لعدم وجود مصاحف تلتزم بها حتى لا تهجر فتنسى، فيكون المصحف الواحد مشتملاً عليها كاشتماله على الأحرف المنزلة، وهذا ضرب من تقريب توحيد المصاحف، وتقليل الخلاف.

فتكون أرقام الآيات مثلاً على رواية حفص عن عاصم على العدد الكوفي فقط، وباقي رؤوس الآيات التي على غير مذهبه توضع دارة صغيرة أمامها خالية من الرقم، وتكون أرقام الآيات مثلاً على رواية ورش عن نافع على العدد المدني الأخير فقط، وباقي رؤوس الآيات التي على غير مذهبه توضع بعدها دارة صغيرةً خالية من الرقم، فتكون هذه الدارة الصغيرة الخالية دالةً على رأس الآية.

فإن الآية الواحدة مثلاً على العدد الكوفي أو غيره قد تكون طويلةً، وتكون على مذهب غيره تشتمل على آيتين أو ثلاث أو أربع، فبتحديدها وبيانها تتقارب رؤوس الآيات أكثر كتقاربها في قصار المفصل نحو قوله تعالى: ﴿ إِذْ تَمْشِيٓ أُخْتُكَ فَتَقُولُ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ مَن يَكْفُلُهُۥ ۖ فَرَجَعْنَٰكَ إِلَىٰٓ أُمِّكَ كَىْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ ۚ ۞ وَقَتَلْتَ نَفْسًا فَنَجَّيْنَٰكَ مِنَ ٱلْغَمِّ وَفَتَنَّٰكَ فُتُونًا ۚ ۞ فَلَبِثْتَ سِنِينَ فِىٓ أَهْلِ مَدْيَنَ ۞ ثُمَّ جِئْتَ عَلَىٰ قَدَرٍ يَٰمُوسَىٰ ﴿٤٠﴾ ﴾[1].

---

(١) الآية ٤٠ سورة طه.

هذه آية واحدة على مذهب العدّ الكوفي ومن وافقه، وهي أربع آيات على مذهب غيرهما، الأولى قوله: ﴿ وَلَا تَحۡزَنۡۚ ﴾ رأس آية على مذهب الشامي، والثانية قوله: ﴿ وَفَتَنَّٰكَ فُتُونٗاۚ ﴾ رأس آية على مذهب الشامي والبصري، والثالثة قوله: ﴿ فِيٓ أَهۡلِ مَدۡيَنَ ﴾ رأس آية على مذهب الشامي، والرابعة قوله: ﴿ عَلَىٰ قَدَرٖ يَٰمُوسَىٰ ﴾ رأس الآية بالاتفاق [1].

هذا علاج نافع ومفيد لإيجاد مواضع للوقف المتقارب، فلا يضطر القارئ إلى الوقف الاضطراري المكروه، وربما البدء المكروه، ونزيده تقارباً بالوقف الكافي على قوله: ﴿ عَلَىٰ مَن يَكۡفُلُهُۥۖ ﴾، وبهذا لا نحتاج إلى علامات الوصل أولى: " صلي " التي أرهقت الجميع، وسببت الوقف القبيح، فكانت عائقاً كبيراً للوصول إلى تمام المعنى وكمال المقصود، وبهذه الطريقة نستطيع أن نقلص من الوقف الاضطراري إلى حد كبيرٍ الذي يذهب بجمال القراءة وتحسين الصوت بها.

والفائدة من هذا أن رؤوس الآي تتقارب وتتدانى، وهي محل وقف، وهذا من أهم ما نسعى إليه احترازاً من الوقف القبيح الذي يوجب العودة إلى ما قبل الوقف المكروه، وبالتالي لا يقع القارئ تحت طائلة ضيق النفس الذي يوجب الإخلال في الترتيل والأداء.

وقد يترتب على علامة الوصل أولى " صلي "، ليس الوقف القبيح، فحسب بل يترتب عليها فساد في المعنى نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدۡ هَمَّتۡ بِهِۦۖ وَهَمَّ بِهَا لَوۡلَآ أَن رَّءَا بُرۡهَٰنَ رَبِّهِۦۚ ﴿٢٤﴾ ﴾[2]، فإن المصحف الذي برواية حفص عن عاصم وضع على

---

(١) البيان في عد آي القرآن ١٨٣. بشير اليسير شرح ناظمة الزهر ١٩٠.

(٢) من الآية ٢٤ سورة يوسف.

قوله: ﴿ بِهِۦ ﴾ علامة الوصل أولى: " صلي "، فإن هذه العلامة أدخلت همَّ يوسف عليه السلام في جملة القسم المؤكد قبلها، فيكون المعنى والله لقد همت به والله لقد هم بها، بينما الهم من يوسف عليه السلام منتف؛ لأنه رأى البرهان، فيكون الوقف الصحيح على ﴿ بِهِۦ ﴾ أو الوقف اللازم، والاستئناف بقوله: ﴿ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَٰنَ رَبِّهِۦ ﴾ فعلامة الوصل أولى أفسد المعنى، وجعلت يوسف عليه السلام مشاركاً لامرأة العزيز في الهم، وهو بريءٌ منها.

وقد ذكر علماء الوقف والابتداء وجمهور المفسرين أن الوقف على: ﴿ بِهِۦ ﴾ تام أو كاف بل بعضهم جعله لازماً.

قال الأشموني: " الوقف كاف، وبهذا الوقف يتخلص القارئ من شيء لا يليق بنبي معصوم أن يهم بامرأة، وينفصل من حكم القسم قبله في قوله: ﴿ وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ ﴾ ويصير: ﴿ وَهَمَّ بِهَا ﴾ مستأنفاً، إذ الهم من السيد يوسف عليه السلام منفي لوجود البرهان "(١).

قال الزمخشري : " ومن حق القارئ إذا قصد خروجه – عليه السلام – من حكم القسم، وجعله كلاماً برأسه أن يقف على قوله ﴿ وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ ﴾ ويبتدئ بقوله: ﴿ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَٰنَ رَبِّهِۦ ﴾، وفيه أيضاً إشعار بالفرق بين الهمين "(٢).

ولقد تأملت خمسة مصاحف قديمة كلها عليها علامة الوقف أولى، وبناء على هذه النصوص، وهذه المصاحف يتعين الوقف على قوله: ﴿ وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ ﴾ ويكون لازماً، وما جرى به العمل في المصاحف الحالية بوضع علامة الوصل أولى

---

(١) منار الهدى في بيان الوقف والابتداء ص١٤٢.

(٢) الكشاف للزمخشري ٤٣٠/٢. انظر: كتاب المقصد ص٤٧. المكتفى ص٣٢٥. البرهان للزركشي ٥٠٢/٢. اللباب في علوم الكتاب ٦٢/١١. إملاء ما من به الرحمن ٥١/٢. التحرير والتنوير ٢٥٣/١٢.

مخالف لهذه النصوص ومخالف للمعنى الذي يجب أن يفهم من الآية، فعلامة الوصل أولى هنا تفسد المعنى.

مما يدل على الإرهاق الذي تسببه علامة الوصل أولى، أنهم وضعوا هذه العلامة في مواضع ذكر علماء الوقف والابتداء وغيرهم من علماء التفسير أنها من نوع الوقف التام، وستجد عليها علامة الوصل أولى، بلغت في بعض المواضع ست علامات من علامات الوصل أولى متوالية بمقدار نصف صفحة، فإذا استطاع القارئ أن يتجاوز الموضع الأول، والثاني لا يستطيع أن يتجاوز الثالث والناس يختلفون في ذلك، فتكون سبباً له في الوقف القبيح.

قال تعالى: ﴿ أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّىٰ يُحْىِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا ۖ فَأَمَاتَهُ ٱللَّهُ مِاْئَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُۥ ۖ قَالَ كَمْ لَبِثْتَ ۖ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ۖ قَالَ بَل لَّبِثْتَ مِاْئَةَ عَامٍ فَٱنظُرْ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ ۖ وَٱنظُرْ إِلَىٰ حِمَارِكَ وَلِنَجْعَلَكَ ءَايَةً لِّلنَّاسِ ۖ وَٱنظُرْ إِلَى ٱلْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْمًا ۚ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٥٩﴾ ﴾ (١).

مع أن كل هذه المواضع الستة التي وضعت عليها علامة الوصل أولى هي صالحة للوقف، ويجوز الابتداء بما بعدها، وقد ذكرها علماء الوقف والابتداء ضمن الوقف التام أو الكافي ولا تفسد المعنى أبداً.

ومن ثم تكون علامات الوصل أولى لا معنى لها في جميع هذه المواضع، ولا محل لها من الإعراب. فتكون عائقاً للوصول إلى الوقف المحمود، وينعدم معها تحسين الصوت بالقراءة، ويختل نظم الآية بالإعادة إلى ما قبل الوقف الاضطراري.

قال د مساعد الطيار: " وهذه المراتب الثلاثة – قلي ، ج ، صلي – لا يمكن التمييز بينها بسهولة، والغاية منها التفريق بينها، لأنها في النهاية تدور على الجواز

---

(١) الآية ٢٥٩ سورة البقرة.

بين الوقف والوصل، والقارئ لا يستفيد من هذا التفريق، فلو كانت كلها على سبيل الجواز لكان أولى من التشقيق الذي لا يخلو من تكلف في بعض المواطن، وإن كان ظاهراً في بعضها "[1].

أجرى علم الدين السخاوي تطبيقات عملية على مجموعة من الآيات في بيانه لمواضع الوقف الصحيح مفيدة جداً، وهي كلها في المصاحف الحالية وضعت عليها علامة الوصل أولى، وهي عنده من نوع الوقف الكافي الذي يجوز البدء بما بعده فقال:

" وفي الشورى آية فيها أيضاً عشرة أوقاف: قوله عز وجل: ﴿ فَلِذَٰلِكَ فَٱدۡعُۖ ﴾، هذا وقف كاف ﴿ وَٱسۡتَقِمۡ كَمَآ أُمِرۡتَۖ ﴾، مثله ﴿ وَلَا تَتَّبِعۡ أَهۡوَآءَهُمۡۖ ﴾، مثله ﴿ وَقُلۡ ءَامَنتُ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِن كِتَٰبٖۖ ﴾، مثله ﴿ وَأُمِرۡتُ لِأَعۡدِلَ بَيۡنَكُمُۖ ﴾، مثله ﴿ ٱللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمۡۖ ﴾ مثله ﴿ وَلَكُمۡ أَعۡمَٰلُكُمۡۖ ﴾ مثله ﴿ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَكُمُۖ ﴾ مثله ﴿ يَجۡمَعُ بَيۡنَنَاۖ ﴾ مثله ﴿ وَإِلَيۡهِ ٱلۡمَصِيرُ ﴾ تام[2].

وقال: " وفي سورة الامتحان أيضاً آية فيها من الأوقاف هذه العدة ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا جَآءَكُمُ ٱلۡمُؤۡمِنَٰتُ مُهَٰجِرَٰتٖ فَٱمۡتَحِنُوهُنَّۖ ﴾ كاف، ﴿ ٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِإِيمَٰنِهِنَّۖ ﴾ مثله، ﴿ فَلَا تَرۡجِعُوهُنَّ إِلَى ٱلۡكُفَّارِۖ ﴾ مثله، ﴿ يَحِلُّونَ لَهُنَّۖ ﴾ مثله، ﴿ مَّآ أَنفَقُواْۚ ﴾ مثله، ﴿ أُجُورَهُنَّۚ ﴾ مثله، ﴿ وَلَا تُمۡسِكُواْ بِعِصَمِ ٱلۡكَوَافِرِ ﴾ مثله، ﴿ وَلۡيَسۡـَٔلُواْ مَآ أَنفَقُواْۚ ﴾ مثله، ﴿ يَحۡكُمُ بَيۡنَكُمۡۚ ﴾ مثله، ﴿ عَلِيمٌ حَكِيمٞ ١٠ ﴾ تام[3].

ثم قال: " فهذه مواضع من الوقف والابتداء مبنية على الأصول التي أسلفتها في معرفة التام والكافي والحسن، والاعتماد إنما هو على معرفتها وترك الاغترار

---

(١) المحرر في علوم القرآن ص٢٦٠.

(٢) الآية ١٥ سورة الشورى.

(٣) الآية ١٠ سورة الممتحنة.

بما ذكره المصنفون في هذا الباب في الفرش، فإنهم يغلطون كثيراً، ويقولون حسن، وهو كاف، وكاف وهو حسن ونحو ذلك مما تشهد به تصانيفهم "[١].

وهذه المواضع كلها، وغيرها مما لم يأت عليه الحصر، وضع عليها كتاب المصاحف، وأعضاء لجان المراجعة والتصحيح علامة الوصل أولى في المصاحف الحالية، مع أن الوقف عليها جميعاً من النوع الوقف الكافي، والوقف الكافي يجوز الوقف عليه والابتداء بما بعده، وعلامته الوقف أولى، فوضع علامة الوصل أولى على مواضع الوقف الكافي يؤدي إلى الوقف القبيح، وتصير علامة الوصل أولى أداة هدم للمباني والمعاني.

قال الشيخ الضباع في بيان حكم الوقف الكافي: " وهو كالتام في جواز الوقف عليه، والابتداء بما بعده "[٢].

وقال الشيخ الحصري: " وحكم الوقف الكافي كالوقف التام أنه يحسن الوقف عليه، والابتداء بما بعده، والوقف عليه أولى من الوصل "، وقال: " وبناء على هذا يكون حكم كل من الوقفين التام والكافي واحداً، لانتفاء التعلق اللفظي في كل منهما"[٣]، وهي كذلك في بعض المواضع عند أبي عمرو الداني والأشموني والأنصاري[٤]، ولذلك أدرج ابن الأنباري الوقف الكافي في التام، فلم يذكر مرتبة الكافي أصلاً.

ومن ثم كان الواجب أن تحذف هذه العقبة من هذه المواضع جميعاً ليتناسب ذلك مع جميع المتعلمين، ورعاية لجميع أحوال الناس، ونضع على جميع هذه المواضع علامة تدل على أن هذا الموضع صالح للوقف دون بيان نوعه.

---

(١) جمال القراء وكمال الإقراء ٥٦٩/٢. وانظر: البرهان للزركشي ٢٤٧.

(٢) الإضاءة في بيان أصول القراءة ٤١.

(٣) أحكام قراءة القرآن ٢٥٧. معالم الاهتداء ٣٥.

(٤) انظر: المكتفى ١٨٨. المقصد ١٥٧. منار الهدى ٦٩١.

وقد وقع مثل ما ذكر علم الدين السخاوي كثيراً في مصنفات الوقف والابتداء ووقع أكثر منه في المصاحف الحالية، هذا الاختلاف في تعيين مواضع الوقف وبيان مراتبه ساهمت فيه بشكل كبير المؤلفات فيه، وانتقل منها إلى المصاحف وتوسع وانتشر في جميع المصاحف الحالية بمختلف الروايات.

قال بدر الدين الزركشي: " تقسيمهم الوقف إلى الجودة والحسن والقبح والكفاية، وغير ذلك، وإن كان يدل على ذلك، فليست القسمة بها صحيحة مستوفاة على مستعملها، وقد حصل لقائلها من التشويش ما إذا شئت وجدته في كتبهم المصنفة في الوقف "(١).

إن علامة الوصل أولى الشائعة في المصاحف لها أثر سلبي على القارئ وقراءته فتسبب له الوقف القبيح، وربما البدء القبيح والإرهاق، وإن جبر قراءته بالإعادة، كما في هذه الآية: ﴿ وَمَا جَعَلْنَآ أَصْحَٰبَ ٱلنَّارِ إِلَّا مَلَٰٓئِكَةً ۙ وَمَا جَعَلْنَا عِدَّتَهُمْ إِلَّا فِتْنَةً لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِيَسْتَيْقِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ وَيَزْدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِيمَٰنًا ۙ وَلَا يَرْتَابَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۙ وَلِيَقُولَ ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَٱلْكَٰفِرُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا ۚ ..... ﴿٣١﴾ ﴾(٢).

جاء في طبعة سابقة للمصحف برواية حفص عن عاصم رمز المنع لا تقف: " لا "، على قوله: ﴿ مَلَٰٓئِكَةً ۙ ﴾، ثم حذف رمز المنع: " لا " في طبعته الثانية، ووضع مكانها علامة الوصل أولى: " صلي " ولا تزال مصاحف أخرى تحملُ رمز المنع، وهي كثيرة جداً.

فإن ما بعد: " ملائكة " كلام طويل متصل لا يستطيع القارئ أن يتمه لضرورة انقطاع النفس، وزاد في الطّين بلّة وضع علامة الوصل أولى على: " ملائكة".

---

(١) البرهان في علوم القرآن ٢٤٧.

(٢) الآية ٣١ سورة المدثر.

ومن الفقه في علم الوقف والابتداء أن القارئ إذا وجد موضعاً مناسباً للوقف وقف عليه ليتزود من الهواء ما يستعين به ثانياً على القراءة التي ينشئها لما بعد الوقف؛ لأنه كلام طويل جداً.

فإن الوقف على لفظ: { ملائكة }، من نوع الوقف الكافي قاله زكريا الأنصاري[1]، والوقف الكافي علامته الوقف أولى كما ذكره الشيخ الحصري[2]، بل يكون آكد لعلم القارئ أن ما بعده كلام طويل، ورمز له الإمام السجاوندي بحرف: "ص "، وهو عنده المرخص ضرورة. وتعليله يُشعر بأنه من الوقف التام أو الكافي، وكلاهما نوع واحد عنده، فقال: ﴿إِلَّا مَلَٰٓئِكَةٌ﴾، ص، لاتفاق الجملتين، واستقلال كل واحدة منها بنفي واستثناء[3].

والقارئ هنا واقع لا محالة تحت طائلة ضيق النفس، ولا مناص له من الوقف الاضطراري لطول الآية، ولكن الوقف على لفظ: " ملائكة " يوفر له مجهوداً يستعمله فيما بقي له من الآية، أما الوصل أولى فيكون أكثر إرهاقاً له، وتطول عليه الآية أكثر مما لو وقف على : ﴿ مَلَٰٓئِكَةٌ﴾، وهو محل وقف كاف، ويستأنف بقوله: ﴿ وَمَا جَعَلْنَا عِدَّتَهُمْ ﴾.

فهذه العلامة عقبة تؤثر على القارئ وقراءته، وتستهلك قواه، وتضعف أداءه الجيد، فلا يستطيع أن يربط الكلام بعضه ببعض إلى موضع الوقف الذي يليه، فيجهد نفسه بالوقف والإعادة، فيجب أن يزال من المصاحف ما يسبب هذه الحالة.

المصاحف أثقلوها بعلامة الوصل أولى، وحتى أبحاث المعاصرين ومؤلفاتهم زادت في تعميق هذا الاتجاه في مواضع ما يصح أن توضع عليها علامة الوصل أولى.

---

(١) المقصد لتلخيص ما في المرشد ١٨٢.

(٢) أحكام قراءة القرآن ٢٥٧.

(٣) علل الوقوف للسجاوندي ١٠٦٢/٣.

ها هي أستاذة صاحبة كتاب تنبيهات في الوقف والابتداء أن علامة الوقف الكافي توضع عليه علامة الوصل أولى " صلي " ويوافقها على هذا الأستاذ القرش في أحد كتبه[١].

مع أن الاتفاق حاصل بين علماء الوقف والابتداء، أنه يحسُنُ الوقف عليه والابتداء بما بعده، بل هو في مرتبة التمام عند ابن الأنباري والسجاوندي، فدخل في التام عند ابن الأنباري ودخل في المطلق عند السجاوندي، والكل أجمعوا على أنه يحسن الابتداء بما بعده وعلامته الوقف أولى.

ثم ذكرت الأستاذة الآية التالية :

﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّٰهُمْ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمْ فِيهِ وَجَعَلْنَا لَهُمْ سَمْعًا وَأَبْصَٰرًا وَأَفْـِٔدَةً فَمَآ أَغْنَىٰ عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَآ أَبْصَٰرُهُمْ وَلَآ أَفْـِٔدَتُهُم مِّن شَىْءٍ إِذْ كَانُوا۟ يَجْحَدُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴿٢٦﴾ ﴾[٢].

ذكرت هذه الآية تحت عنوان: " نماذج الوقف والابتداء القبيح "، وقالت: "الآية بأكملها موصولة "، فهي تسوق الآية كمثال للوقف القبيح والبدء القبيح، فهي ترى في أي موضع وقفت عليه يكون قبيحاً، ومن أي موضع بدأت به يكون قبيحاً فلذلك قالت: " الآية بأكملها موصولة "[٣]، وحثت طلابها على التدريب على النفس الطويل ⊙

هذا غير صحيح، وفيه مشقة وإرهاق للقراء والحفاظ فضلاً عن المتعلمين والمبتدئين، قال الشيخ طاهر: " فقد يكون في الآية الواحدة عدة أوقاف صالحة للوقف، فالأوقاف لا ترتبط برؤوس الآي فقط "[٤].

---

(١) انظر: الوقف الاختياري ٧١.

(٢) الآية ٢٦ سورة الأحقاف.

(٣) تنبيهات على الوقف والابتداء ص٧٦.

(٤) التحرير والتنوير ٧٧/١.

إن الذين ألّفوا في الوقف والابتداء زادوا في التعسف والتكلف على ما جاء في المصاحف في مواضع خالية من علامات الوصل أولى. كهذه الآية، وأوجبوا على المتعلمين أن يقرأوا الآية كاملة متصلة، ولو بالوقف الاضطراري، والعود إلى ما قبله ليتصل الكلام ⊙

فإن هذه الآية التي ذكرتها تحت عنوان الوقف القبيح والبدء القبيح، فيها أربعة مواضع صالحة للوقف، ولا يترتب عليها قبح ولا كراهة، وتتضمن أربعة معاني واضحة جلية:

المعنى الأول: تمكين الله لعباده في الأرض، والمعنى الثاني: نعمة الحواس، والمعنى الثالث: عدم الانتفاع بهذه الحواس، والمعنى الرابع: نزول العقاب بهم، وعلى ضوء هذه المعاني نحدد مواضع الوقف بسهولة ويسر تتناسب مع جميع الناس، فيكون الوقف الأول على قوله: ﴿مَكَّنَّٰكُمۡ فِيهِ﴾، ويصح البدء بما بعده، والوقف الثاني على قوله: ﴿وَأَفۡـِٔدَةٗ﴾، ويصح البدء بما بعده، والوقف الثالث: على قوله: ﴿يَجۡحَدُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ﴾، ويصح البدء بما بعده، والوقف الرابع: على رأس الآية: ﴿يَسۡتَهۡزِءُونَ﴾، وهو تام، أي قبح في هذا !؟ وأي كراهةٍ فيه ؟!، وأي فساد في المعنى ؟!، ونحن في منهج كتابة المصحف الإمام الذي ننادي به، نجعل لكل هذه المواضع علامة تدلّ على أن هذا الموضع صالح للوقف دون تعيين لمرتبته.

ومن الآثار السلبية لعلامات الوصل أولى رأيت بعض الباحثين في الوقف والابتداء، وهم يستدلون لبعض مراتب الوقف التام أو الكافي، ويسوقون أمثلة كثيرة لهذا النوع من الوقف، فهذه الآيات التي يستدلون بها رسم عليها رمز علامة الوصل أولى، والباحث ذكرها في بيان مواضع الوقف التام ومواضع الوقف الكافي، وكلامه صحيح لا اعتراض عليه، وإنما نقله لهذه الآيات من المصحف وعليها علامة الوصل أولى ناقضت ما يريده وما يقصده، وهذا يدخل الشك في قلوب الناس، فهو يشرح الوقف التام والوقف الكافي، ويستشهد بهذه الأمثلة التي عليها علامة الوصل

أولى فهذا تناقض تسببت فيه علامة الوصل أولى في غير مواضعها الصحيحة، وكان الواجب أن يكون فوق هذه الأمثلة علامة الوقف أولى ليتطابق شرح الباحث مع أمثلته[1].

فالواجب أن تتوفر العناية المطلقة للمصحف الشريف وكتابة حروفه ورسمه وشكله ووقوفه من جميع الوجوه، لأنه محلٌّ اقتداء واهتداء، فالناس يقتدون به في كل شيء، فإذا رأوا علامة الوصل أولى فوق هذه الآيات يسوقهم الاعتقاد أن هذا الباحث أخطأ لما يرون من التناقض بين ما يقوله، وما هو مرسوم على هذه الآيات، وقد حصل هذا بالفعل.

العلاج لهذه العقبة علامة الوصل أولى :

أقول للذين بالغوا في تكثير مراتب الوقف، وأنواعها التي ليست في مقدور عامة الناس أن يلتزموا بها، وأكثروا من الرموز، وكتابة رمز لا تقف، وعلامات الوصل أولى نحن لسنا في موضوع التفسير والتدبر واستنباط المعاني نحن في تحفيظ القرآن لعامة المسلمين وطلبتهم، نحن في محاولة معهم لينطقوا النطق الصحيح، وتحقيق مخارج الحروف ونعوتها، وإقامة المدود ومراتبها، نحن في قراءة القرآن تعبداً لله عزّ وجلّ، فهذه مرحلة، وتلك مرحلة أخرى بعدها وشتان ما بينهما، والله عزَ وجلّ فرّق بينهما فقال: ﴿يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ ﴾[2] فتعليم الكتاب غير التلاوة.

فإن طلب المعنى يكون في بحث التفسير والتدبر والاستنباط لا في التلاوة المجردة الخالية من ذلك، فإن معظمهم وسوادهم والمبتدئين منهم لا يبالون بالمعاني،

---

(١) انظر: الوقف والابتداء وصلتهما بالمعنى د. عبدالكريم صالح صفحات: ١٤٤- ١٤٦-١٧٤-١٧٦-١٨٠-١٨٩-١٨٤-١٩٠-١٩٢-١٨٤-١٩٨١-٢٠٠-٢٠٢-٢٠٤ وغيرها.

(٢) من الآية ١٢٩ سورة البقرة.

ولا يلتفتون إليها، وإن حاولوا لا يصلون إليهـــا كالأعـــاجم، والأطفـــال والشـــيوخ والعجائز ومن شابههم، فكيف نرهقهم بعلامات الوصل أولى، وهم يتتعتعون فيه.

كلما كثرت وتوالت المواضع الصالحة للوقف كالمأثور والتام وغيرهما كلمـــا اقتربت محال الوقف وتدانت، وإذا اقتربت محال الوقف وتـــدانت وتوالـــت ازدادت تلاوة الناس حسناً وتحبيراً. وازداد صوتهم بالقراءة جمالاً وترنّماً، طرداً وعكساً.

وكلما كثرت علامة المنع والوصل أولى وتوالت – كما هو ظـــاهر – كلمـــا تباعدت محال الوقف، وتناءت. وإذا تباعدت وتناءت ازداد الوقـــف الاضـــطراري، وكثر الوقف القبيح، وزاد التقطيع غير المحمود بالعودة إلى ما قبـــل الوقـــف، وزاد الإرهاق، فيذهب رونق القراءة وجمالها، وانعدم التحبير والترسل فيؤثر ذلك علـــى القارئ وقراءته.

وإذا كان الأمر كذلك. فإننا سنسعى إلى الاتجاه الصحيح. ونتلمس الأســـباب التي تجعل مواضع الوقف متدانية للقضاء على الوقف الاضطراري، والعلاج المفيد لعقبة علامة الوصل أولى نتّبع الأمور الآتية:

١- تجريد المصحف من علامة الوصل أولى الموضوعة في غير مواضـــعها، فهي سبب رئيسي في الوقوع في الوقف القبيح، وما يوجبه ذلك من العـــودة والبدء والتقطيع فهي دخيلة على المصاحف، لم يذكرها العلمـــاء الســـابقون ضمن مراتب الوقف، فهذه العلامة عقبة أرهقت الأولاد والشيوخ والضعفاء والعرب والعجم حتى المهرة المتقنين، فصارت مصدر إزعاج، وأداة هـــدمٍ للمباني والمعاني، فجاءت بنتيجة عكسية

٢- الوقف على رؤوس الآي المتفق عليها عند جميع علماء العدد، وهو الوقـــف المأثور عند الحاجة، كما سيتبين ذلك في موضعه بالتفصيل.

٣- الوقف على رؤوس الآي المختلف فيها، وتحديد مواضعها في المصـــحف، كتحديد المتفق عليه سواء بسواء كله مروي ومأثور كـــأحرف القـــراءات،

والاختلاف في العدد كاختلاف في القراءات كله مسموع ومأخوذ من النبي صلى الله عليه وسلم.

٤- الوقفُ على أواخر الكلمات التي تشبه الفواصل، وليست معدودة، وقد بيّن مواضعها في جميع سُوَر القرآن الكريم أبو عمرو الداني، ونظمها الإمام الشاطبي في ناظمة الزهر، وزاد عليها شراح الناظمة، فتجعل مواضع الوقف متقاربة، وهي في معظمها صالحة للوقف إلا مواضع يسيرة لا تصلح للوقف لشدة التعلق، فلا نعتبرُها.

٥- الوقف على مواضع الوقف الجائز، والكافي والتام واللازم، والحسن إذا كان بعده جملة مفهومة، ونعتبر هذه الأنواع نوعاً واحداً، لأن كل نوع منه يجوز الابتداء بما بعده دون عود إلى ما قبله، ونقتصر في بيان مواضعه على رمز واحد يدلّ على أن هذا الموضع صالح للوقف عليه فقط. فيكون القارئ بهذا التقارب في محال الوقف في مَأَمَن من الوقف القبيح، ومن استطاع أن يتجاوز هذه المحال فلا شيء يمنعه من ذلك.

٦- إذا كان المعنى يتطلب الوصل، وقصر النفس والأداء الجيد يتطلب الوقف آثرنا الوقف على الجمل المفيدة التي يحسن السكوت عليها رعاية لحق التلاوة التي مدح الله أهلها، وأثبت لهم الإيمان: ﴿ ٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ يَتۡلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ يُؤۡمِنُونَ بِهِۦ ﴿١٢١﴾ ﴾[1]، ورعاية لحق الترتيل الذي أمر الله به : ﴿ أَوۡ زِدۡ عَلَيۡهِ وَرَتِّلِ ٱلۡقُرۡءَانَ تَرۡتِيلًا ﴿٤﴾ ﴾ [2]، وارتكبنا أخف الضررين مع أن الوقف ملاحظ فيه استمرار التلاوة، والواقف لا يودّ قطع القراءة، واستمراره بعد ذلك في التلاوة يبين المعنى ويرفع الوهم.

---

(١) الآية ١٢١ سورة البقرة.

(٢) الآية ٤ سورة المزمل.

قال الشيخ المارغني في رده على من منع الوقف على نحو قوله ﴿فَوَيۡلٞ لِّلۡمُصَلِّينَ ٤ ٱلَّذِينَ هُمۡ عَن صَلَاتِهِمۡ سَاهُونَ ٥﴾ : " إذ الواقف عازم على إكمال المعنى أو الآيات المتعلقة بالموضوع، والسامع منتظر لباقي السورة أو الآيات، فقد حصل غرض كل من التالي والسامع بإكمال الآيات المطلوبة، حتى ولو مع الأوقاف الفاصلة التي لا يقع الفصل بها إلا بزمن يسير يتنفس فيه عادة "[١].

٧- مراعاة الزمن في أمر الوقف بحسب التعلق والارتباط، وللشيخ الطاهر الجزائري الدمشقي توجيه نافع ومفيد نقله عن شيوخه فقال: " ينبغي أن يراعي أمر المدة في الوقف، فإذا وقف في موضع يكون الارتباط فيه بين الكلامين ضعيفاً وقف فيه كثيراً، وإذا وقف في موضع يكون الارتباط فيه أقوى من ذلك وقف فيه أقل، ولا يزال الأمر كذلك إلى أن يصير الوقف فيه من قبيل السكت[٢]، وهذا أمر مهم يحتاج فيه إلى رياضة شديدة في أول الأمر، وقد أدركنا أناساً من القراء كانوا يحسنون ذلك، وكانوا قد تلقوه عمّن قبلهم"[٣].

وقال بدر الدين الزركشي : " فكلما كان التعلق أشد وأكثر كان الوقف أنقص، وكلما كان أضعف وأوهى كان الوقف أقرب إلى التمام، والتوسط يوجب التوسط "[٤].

إن هذا المنهج الذي اتخذناه سبيلاً لبيان مواضع الوقوف المتقاربة وإزالة رمز علامة الوصل أولى الموضوعة في غير مواضعها الصحيحة يجنب القارئ والمتعلم كثيراً من الوقف الاضطراري الذي يجعله يعيد التلاوة من قبل الموضع الذي وقف عليه اضطراراً، وقد تكون إعادة بدئه أيضاً مكروهة، فيجمع بين

---

(١) النجوم الطوالع على الدرر اللوامع ص٢٥٧.

(٢) أي بقدر ما يتنفس فقط، ولا يطيل الوقف، والسكت له مواضعه المعروفة.

(٣) التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن ٣١٣.

(٤) البرهان في علوم القرآن ص٢٥١.

الكراهتين، فيذهب رونق القراءة وجمالها بالوقف والعود والتقطيع الذي هو خلاف تقطيع النبي صلى الله عليه وسلم.

فإننا إذا لم نضع علامات للوقف المتقارب لهؤلاء الأطفال والشيوخ والأعاجم ومن في حكمهم يقفون كيفما اتفق، ولا يحسنون مواضع البدء عند الإعادة، فحاجتهم إلى مواضع الوقف المتقارب أكثر من حاجتهم لفهم المعاني والروابط في بداية الحفظ.

ولم نكن مبتدعين لهذه المواضع المتقاربة التي وضعنا عليها علامة الوقف دون التزام بأنواعه ومراتبه، وإنما هي اختيارات من مجموع ما ذكره علماء هذا الشأن، ومن المصاحف والكتب المؤلفة في الوقف والابتداء ومن تجاربنا الطويلة مع تلاوة الطلاب. والله أعلم.

المراد بالوقف التام :

ولتبرير هذا النهج لمحاولة إيجاد مواضع وقف متقاربة ومتدانية، أقول إن الوقف التام في تقديرنا ليس معناه انقطاع الكلام لفظاً ومعنىً كنهاية القصص والأخبار وتمام الأحكام وهلم جرّا، ليس هذا هو المراد، وليس هذا هو مراد علماء القراءات، وإن كان هذا يعد نهاية التمام، ولذلك فرعوا عنه بقولهم: أتم، وأكفى ... بل المراد بالتام إبلاغ المعنى للسامع، ويصح البدء بما بعده.

الوقف التام في نظرنا تضمن معنى قائماً بنفسه، وإن اتصل بما بعده في المعنى، ولا يضيرهُ استمرار السياق، فهو مكتف بنفسه، والدليل على ذلك أن علماء الوقف والابتداء يحددون مواضع للوقف التام داخل الموضوع الواحد المتصل، والقصة الواحدة.

وهذا الإمام ابن الأنباري جعل الوقف الكافي ضمن التام، وهو عنده نوع واحد ومرتبة واحدة، لأن كلاً منهما يجوز البدء بما بعده، فلا حاجة إلى هذا التفريع

الذي يزيد صعوبة للقارئ العادي، وهذا الإمام السجاوندي جمع الوقف التام والكافي في نوع واحد وسماه المطلق.

الوقف التام في منهجنا هو الذي يحسن الوقف عليه، ويجوز الابتداء بما بعده بدون عود إلى ما قبله، هذا هو معيارنا في بيان مواضع وقف المصحف، وهو كل وقف جاز الابتداء بما بعده، الوقف التام هو الموضع الصالح للوقف.

وقد فطن لهذا د: مساعد وقال: " وهذا هو المراد في لسان المتقدمين، وليس المراد بالوقف التام الذي هو مقابل للكافي والحسن، بل التمام عندهم، هو المكان الصالح للوقف، فهو مرادف لمصطلح الوقف "[1]، وقد استعمله أبو عمرو الداني بهذا المعنى[2].

نريد أن نجرّد المصحف من علامة الوصل أولى التي تسببت في الوقف الاضطراري، وإن كان هذا بعيد المنال، نريد أن نقلل منه ما أمكن، فالآية إذا كانت طويلة، والماهر بالقرآن يستطيع أن يصل إلى موضع صالح للوقف، فإننا نريد أن نحدد مواضع للوقف لمن هم دون الماهر بالقرآن، فإن محال الوقف المتدانية تجعلنا في غنىً عن علامة الوصل أولى.

الوقف على رؤوس الآية تقتضيه الرواية والدراية والضرورة :

الذين أنكروا الوقف على رؤوس الآي وعابوه، ونسبوا لمن فعل ذلك إلى الجهل، ليس لهم رواية ولا دراية، فإن إنكارهم على غيرهم الوقف على رؤوس الآي هو مجرد رأي خالياً من أي مستند، وتأوّلوا وقف النبي صلى الله عليه وسلم على رؤوس آي سورة الفاتحة، بأنه قصد به بيان الفواصل، ونحن نقول لهم: نقف عليها، ونقصد ما قصده صلى الله عليه وسلم، فخالفوا في الرّواية والدراية، وكتبوا رمز المنع على بعض رؤوس الآي، وإذا جاءوا إلى الضرورة سقط زعمهم وأذعنوا

---

(١) المحرر في علوم القرآن ص٢٥٤ هامش ٢.

(٢) الأرجوزة المنبهة المفقهة ص ٤٢، ٤٣.

وأجازوا الوقف على رؤوس بعض الآي لكن ليس باعتباره روايــة، بــل باعتبــاره رخصة لضيق النفس، أعني لم يزالوا مصرّين على زعمهم حتى في الضرورة التي يجدونها، وتمنعهم من الوصول إلى المعاني التي يريدونها، فهذه مكابرة فيمــا دلّــت عليه الرواية والدراسية والضرورة.

الوقف على رؤوس الآية تقتضيه الرواية :

جمهور أهل الأداء من السلف والخلف قالوا بسنية الوقف علــى رؤوس الآي والابتداء بما بعدها مطلقاً كأبي عمرو بن العلاء، وأبي محمــد اليزيــدي، والإمــام البيهقي وأبي عمرو الداني والحافظ بن الجزري وغيرهم.

فقد ورد عن أبي عمرو أنه كان يتعمد الوقف عليها، ويقول: " هو أحب إليّ " وقال البيهقي: " وإياه أختار "، وقال الداني: " الوقف على رؤوس الآي سنة " وقــال الشيخ الضباع بعدما ذكر ما سبق: " وقال جماعة من العلماء: الأفضل الوقف علــى رؤوس الآي، وإن تعلقت بما بعدها اتباعاً لهدي الرسول صــلى الله عليــه وســلم وسنته"، وقال النور الشبراملسي: " وإياه أختار، وبه آخذ؛ لأن الاهتداء بهديه صــلى الله عليه وسلم أحرى، والاقتداء بسنته أفضل وأولى "[1].

واستدلوا على ذلك بحديث أم سلمة رضي الله عنها قالت: " كان رســول الله صلى الله عليه وسلم إذا قرأ يقطع قراءته آية آية يقول: " بسم الله الرحمن الرحيم" ثم يقف " الحمد لله رب العالمين " ثم يقف " الرحمن الرحيم " ثم يقف ... "[2].

---

(١) من الإضاءة في بيان أصول القراءة ٤٥.

(٢) رواه أبو داود والترمذي وابن خزيمة والدارقطني وصحح إسناده، وصححه الألباني في صحيح الترمذي وفي إرواء الغليل. ورواه الحاكم في المستدرك ٢٥٢/٢. ووافقه الذهبي على شرط الشيخين. انظر: الإتــقان ٥٦٠/٢ هامش ٣. المحرر في علوم القرآن ٢٦٧ هامش ١. الوقف والابتداء وصلتهما بالمعنى ٣٦. إتقان البرهان في علوم القرآن ٤٣٥/١.

وعلّق الشيخ الألباني على هذا الحديث وقال: " وهذه سنة أعرض عنها جمهور القراء في هذه الأزمان فضلاً عن غيرهم "[١].

قال أبو عمرو الداني: " ومما ينبغي له – القارئ – أن يقطع عليه رؤوس الآي: لأنهن في أنفسهم مقاطع ... وقد كان جماعة من الأئمة السالفين والقراء الماضين يستحبون القطع عليهن، وإن تعلق كلام بعضهن ببعض لما ذكرناه من كونهن مقاطع "[٢].

وقال علم الدين السخاوي: " وأجاز جماعة من القراء الوقف على رؤوس الآي عملاً بالحديث فيقولون: ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ ثم يقولون ﴿ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾، وهو مذهب يؤيده الحديث والمعنى، أما الحديث فقد ذكر، وأما المعنى: فإن هذه الفواصل إنما أنزل القرآن بها ليوقف عليها، وتقابل أختها، وإلا فما المراد بها؟! ألا ترى أن: ﴿ بِمُصَيْطِرٍ ﴾ " تقابل: ﴿ إِنَّمَآ أَنتَ مُذَكِّرٌ ﴾ وكذلك : ﴿ ٱلْأَكْبَرَ ﴾ تماثل: ﴿ إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ ﴾[٣].

وقال السخاوي: " الوقف الحسن إذا كان رأس آية. فإنهم أجازوا الابتداء بما بعده وإن تعلق بما قبله في اللفظ والمعنى لحديث أم سلمة "[٤].

وقال البيهقي: " الأفضل الوقوف على رؤوس الآيات، وإن تعلقت بما بعدها اتباعاً لهدي رسول الله صلى الله عليه وسلم وسنته "[٥].

---

(١) صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم ٩٠. انظر: منار الهدى للأشموني ١٨. البرهان للزركشي ٢٤١.

(٢) المكتفى في الوقف والابتداء ١١، ١٢. انظر: القطع والائتناف ٢٧، ٢١٨.

(٣) الآيات ٢١ – ٢٤ الغاشية، جمال القراء وكمال الإقراء ٥٥٣/٢.

(٤) جمال القراء ٥٦٤/٢.

(٥) انظر: الإتقان في علوم القرآن ٥٦٠/٢.

قال أبو عمرو الداني في أرجوزته :

والقطع في رؤوس الآي قد أتى رواية عن النبـــي المصـــطفى

وجاءنا عـــن غيـــر مـــا إمـــام بأنهـــا مواضـــع التمـــام [١]

فوجب اســـتعمال مـــا رويـنـــا عنهم وصحّ كل ما حكينـــا [٢]

قال ابن الجزري: بعد وصف أمّ سلمة لقراءة النبي صلى الله عليه وسلم: "هذا دليل على جواز القطع على الحسن في الفواصل؛ لأن هذا متعلق بما قبله وما بعـــده لفظاً ومعنى "[٣].

قال د مساعد: " عدم الاعتبار برأس الآية، وفي ذلك عيب ظاهر، إذ ما قيمة رأس الآية إن لم تكن وضعت للتنبيه على الوقوف عليها، كما أنه لم يرد في الســـنة، ولا في عمل الصحابة ما يشير إلى ترك الوقوف على رؤوس الآي، فيبقـــى الأمـــر على الأصل، وهو أن تكون رؤوس الآي مقصودات للوقف عليهن، وأنهن يدخلن في بلاغة القرآن، وتأثيراته الصوتية والأدائية "[٤].

حديث أم سلمة كان صلى الله عليه وسلم يقطع قراءته آية آية لـــيس خاصـــاً بقراءة الفاتحة كما ذكر د. عبدالكريم صالح حيث قال: " وإنما كـــان وقفـــه علـــى رؤوس الآي خاصة بفاتحة الكتاب "[٥].

إن صيغة المضارع بعد فعل : " كان " تدل على كثرة التكرار والمداومة علـــى ذلك الفعل، فهذا الأسلوب يدل على أنه صلى الله عليه وسلم كان يكثر من ذلك[٦].

---

(١) يقصد مواضع الوقف، وليس هو التمام الذي يقابل الحسن والكافي، المحرر ٢٥٤.

(٢) الأرجوزة المنبهة المفقهة ... ص ٤٢، ٤٣.

(٣) التمهيد في علم التجويد ص٦٢.

(٤) المحرر في علوم القرآن ٢٦٥.

(٥) الوقف والابتداء وصلتهما بالمعنى ٣٩.

(٦) قواعد التفسير ٢٥٤/١.

والتقطيع واقع على القراءة، وليس على سورة الفاتحة وحدها فقط كما ذكروا، وحتى لو قصد صلى الله عليه وسلم بالوقف بيان الفواصل كما ذكر الجعبري ومن تابعه، فنحن نقف على رؤوس الآي، ونقصد ما قصده صلى الله عليه وسلم على حدّ قولهم.

قال علم الدين السخاوي: " فإن هذه الفواصل إنما أنزل القرآن بها ليوقف عليها "[1].

الوقف على رؤوس الآي تقتضيه الدراية :

إن الوقف على رؤوس الآي ذو تأثير قوي على القارئ وقراءته وعلى مسامع الناس، فتشد انتباههم، وتصغى إليه أسماعهم، وخاصة إذا كانت هذه الفواصل ذات حروف متماثلة، أو متقاربة، فهي في ذاتها عامل مساعد للحفظ، فسورة الفلق فواصلها تحبس النفس، والسورة التي تليها، فواصلها ترسل النفس إرسالاً ولا تحبسه، هذا التنوع يعطي نغماً مؤتلفاً غير متنافر.

قال الشيخ الطاهر: " قال بعض أرباب البيان: " إن مبنى الفواصل على أن تكون موقوفاً عليها، ولهذا ساغ مقابلة المرفوع بالمجرور، ونحو ذلك، ومنه: ﴿ مِّن طِينٍ لَّازِبٍ ﴾، مع تقدم قوله: ﴿ وَلَهُمْ عَذَابٌ وَاصِبٌ ﴾، و ﴿ شِهَابٌ ثَاقِبٌ ﴾ [2]، وكذا: ﴿ بِمَآءٍ مُّنْهَمِرٍ ﴾ ، و ﴿ أَمْرٍ قَدْ قُدِرَ ﴾ [3]،﴿ وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ ﴾ مع : ﴿ وَيُنشِئُ ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ ﴾ [4].

---

(١) جمال القراء وكمال الإقراء ٥٥٣/٢.

(٢) من الآيات ٩، ١٠، ١١ والصافات.

(٣) من الآيات ١١، ١٢ القمر.

(٤) من الآيات ١١، ١٢ الرعد. التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن ٢٦٢.

قال علم الدين السخاوي: " فإن هذه الفواصل إنما أنزل القرآن بها ليوقف عليها، وتقابل أختها، وإلا فما المراد بها !؟ ألا ترى أن: ﴿ بِمُصَيْطِرٍ ﴾ " تقابل: ﴿ إِنَّمَآ أَنتَ مُذَكِّرٌ ﴾وكذلك : ﴿ ٱلْأَكْبَرَ ﴾تماثل:﴿ إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ ﴾[1].

تحدث الطاهر بن عاشور عن الوقف على رؤوس الآي، فجمع بين الرواية والدراية، فتساند إحداهما الأخرى تقوية للحكم، وردّا لمنع الوقف فننقل منها ما يتصل بالدراية :

فقال رحمه الله : " واعلم أن هذه الفواصل من جملة المقصود من الإعجاز؛ لأنها ترجع إلى محسنات الكلام وفصاحته، فمن الغرض البلاغي الوقف عند الفواصل لتقع في الأسماع، فتتأثر نفوس السامعين بمحاسن ذلك التماثل، كما تتأثر بالقوافي في الشعر، وبالأسجاع في الكلام المسجوع ... وينبغي الوقف عند نهاية كل آية منها ".

ثم قال: " ألا ترى من الإضاعة لدقائق الشعر أن يلقيه ملقيه على مسامع الناس دون وقف عند قوافيه، فإن ذلك إضاعة لجهود الشعراء، وتغطية على محاسن الشعر، وإلحاق للشعر بالنثر، وإن إلقاء السجع دون وقوف عند أسجاعه هو كذلك لا محالة ... [2].

وقال في موضع آخر: " ... وكان من جملة طرق الإعجاز ما يرجع إلى محسنات الكلام من فن البديع، ومن ذلك فواصل الآيات التي هي شبه قوافي الشعر، وأسجاع النثر، وهي مرادة في نظم القرآن لا محالة ... فكان عدم الوقف عليها تفريطاً في الغرض المقصود منها " [3].

---

(١) الآيات ٢١ – ٢٤ الغاشية، جمال القراء وكمال الإقراء ٥٥٣/٢.

(٢) التحرير والتنوير ٨٣/١، ٨٤.

(٣) بتصرف يسير من التحرير والتنوير ٧٦/١، ٧٤.

قال الدكتور مساعد: " رؤوس الآي مقصودات للوقف عليهن، وأنهن يدخلن في بلاغة القرآن وتأثيراته الصوتية والأدائية "[1].

الوقف على رؤوس الآي تقتضيه الضرورة :

لا يمكن أن يتهيأ للقارئ دائماً الوقف التام ولا الوقف الكافي ولا الجائز في تلاوته، فلابد أن يجد أمامه أحياناً روابط لفظية ومعنوية تدعوه للاستمرار في التلاوة، ولا يجد المخلّص له من الاستمرار لمحل الوقف، وقد وقع تحت طائلة ضيق النفس، إلا رؤوس الآيات، فهي الموضع الوحيد الذي يتزوّد فيه بالطاقة لما ينشئه بعد الوقف من التلاوة.

وحتى بعض العلماء الذين لا يرون أن الوقف على رؤوس الآي سنة، ويتتبعون المعاني ويحرصون عليها لما طال عليهم الكلام المتصل أذعنوا، وأجازوا الوقف على رؤوس الآي لانقطاع النفس، ولكن ليس على اعتباره أنه سنة ومأثور ولكن على اعتبار ضرورة انقطاع النفس، فهو رخصة عندهم.

إن الإمام السجاوندي: يرخص في الوقف على رؤوس الآي لضرورة انقطاع النفسي في سورة: ﴿إِذَا ٱلشَّمۡسُ كُوِّرَتۡ﴾ قبل جواب إذا، وفي سورة : ﴿وَٱلشَّمۡسِ وَضُحَىٰهَا﴾ قبل جواب القسم، وغيرهما لضرورة انقطاع النفس، وجعله نوعاً من أنواع مراتبه.

فقال: " والمرخص ضرورة: ما لا يستغنى ما بعده عما قبله لكنه يرخص الوقف لضرورة انقطاع النفس لطول الكلام، ولا يلزمه الوصل بالعود؛ لأن ما بعده جملة مفهومة "[2].

---

(١) المحرر في علوم القرآن ٢٦٥.

(٢) علل الوقوف ١/١٣١.

فالضرورة جعلت الإمام السجاوندي يخالف مذهبه الذي التزم به بوضع علامة المنع من الوقف على رؤوس بعض الآيات، فلما جاء إلى هذه السور، وغيرها وفي كل موضع ضايقه النفس أجاز الوقف على رؤوس الآي رخصة لا مأثوراً فقال: " ولضرورة انقطاع النفس يجوز الوقف على كل آية "[1].

وهذا أمر عجيب الوقف على رؤوس الآي تقتضيه ضرورة ضيق النفس ولا تقتضيه الرواية ولا الدراية ولا ما رواه الأئمة ؟!، والفواصل هي نفسها مقاطع، فكان الأحرى، إذا وقع تحت طائلة ضيق النفس أن يعتد بالوقف المأثور ويعتبره في كل حال، فهو المخلِص الوحيد من مثل هذه المضايق، فهو الوقف الوحيد الذي يخلص القارئ من الوقف الاضطراري المكروه بدل هذه الرّخص.

ويحكي علم الدين السخاوي عن شيخه أبي القاسم الشاطبي أنه كان يقف في سورة التكوير دون جواب " إذا " .. وقال: " وقد أجازوا الوقف قبل الجواب، وعللوا ذلك بطول القصة، وأجاز بعضهم أن يقف على كل آيتين لطول الكلام "[2].

فالوقف على رؤوس الآي تقتضيه الرواية والدراية والضرورة، ففواصل القرآن مقصودات بالوقف عليهنّ، والحاجة تدعو لاعتباره، ولا يستقيم أمر التلاوة إلا به، ولا يمكن التخلص من الوقف الاضطراري إلا به، والله أعلم.

ومن نازع في هذا فليقرأ سورة : ﴿ إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ ﴾ ولا يقف دون جواب: " إذا " : ﴿ عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّآ أَحْضَرَتْ ﴾ ، وليقرأ ﴿ وَٱلشَّمْسِ وَضُحَىٰهَا ﴾ ولا يقف دون جواب القسم: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ﴿٩﴾ ﴾ وغيرهما.

---

(١) علل الوقوف ٣٠/ ١٠٩٨، ١١٣٢.

(٢) جمال القراء وكمال الإقرار ٥٦٧/٢.

وإذا كان جواب الشرط أو جواب القسم محذوفاً أو مختلفاً فيه أين يقفون ؟! وماذا يقولون في نوع هذا الوقف ؟! إن الوقف على رؤوس الآي ضرورة ملحة للتخلص من الوقف الاضطراري والعودة إلى ما قبله بتقطيع روابط الكلم، يكون الوقف أحياناً على بعض رؤوس الآي لازماً عندهم بالمعنى المصطلح عليه أفلا يكون لازماً على المأثور أولى !؟ والله أعلم.

خاتمة البحث ونتائجه

علامة الوصل أولى المشكلة وحلّها، إن أول من أدخلها في رموز وقوف القرآن الشيخ محمد صادق الهندي كان حياً سنة ١٢٩٠هـ، وأول م استعملها في المصاحف الشيخ محمد علي خلف الحسيني ت ١٣٥٧هـ، ولم تكن من بين رموز مصحف المخللاتي ت ١٣١١هـ، ولم يذكرها من سبقه من علماء المصاحف.

فدخلت المصاحف فشاعت وانتشرت، ووضعت في غير مواضعها الصحيحة فوضعت على مواضع الوقف التام والكافي والجائز، وتعدت إلى الوقف اللازم ورؤوس الآي، فجاءت بنتيجة عكسية، فتسببت في الوقف القبيح؛ لأن القارئ إذا تجاوزها لا يستطيع أن يصل إلى موضع وقف جائز بعدها، فيضطر للوقف على موضع قبيح، ويعيد بما قبل الوقف، وقد تكون إعادة بدئه مكروهة، وهكذا يقطع قراءته بالوقف والإعادة حتى يصل إلى وقف محمود بصعوبة ومشقة؛ لأنها جعلت مواضع الوقف متباعدة جداً. فصارت أداة هدم للمباني والمعاني، وقد أفضتُ في الحديث عن سلبيات علامة الوصل أولى.

إن علامة الوصل أولى عسيرة التطبيق، فليست عملية فوجودها كعدمها، بل ساهمت – وأضرّت – في الوقف القبيح، وحاجة السواد الأعظم من المسلمين كالأطفال والشيوخ والعجائز من العرب والعجم أشد ما تكون في التلاوة إلى مواضع الوقوف المتقاربة، وإلى الوقف أولى حتى تستقيم حروف القرآن وألفاظه وكلمه على ألسنتهم، وتذلل بها، فحاجتهم إلى النطق الصحيح وجودة الحروف أكثر من حاجتهم إلى معرفة المعاني والروابط اللفظية والمعنوية.

فهذه العلامة لها أثر كبير على القارئ وتلاوته، والمستمع وإصغائه، وعلى المقدار الذي يقرأه الطالب، فإذا كانت مواضع الوقف متقاربة يكون ذلك مدعاة للقراءة المرتلة المجوّدة، والإكثار منها، والاستمرار فيها، فيجد القارئ والمستمع لذة التلاوة، فتدعوه إلى الترتيل والترسل والتغني والتحبير، وتدعوه إلى الإكثار منها

والتكرار، وتكون عاملاً رئيساً للمساعدة على الحفظ، وتبعد عنه السآمة والملل، وتشد المستمع إلى زيادة الإنصات والاستماع.

وكلما كثرت وتوالت المواضع الصالحة للوقف وتقاربت ازدادت تلاوة الناس حسناً وتحبيراً، وازداد صوتهم بالقراءة جمالاً وترنماً، ولتحقيق هذه المقاصد كان هذا البحث، فجمعنا فيه كل علامات ورموز الوقوف، وأسقطتنا منها ما أسقطنا مما لم تكن فيه فائدة أو وضع في غير موضعه، ولم يبق لنا من أنواعه إلا من قسم الوقف إلى تام وقبيح، فيجب الاحتراز من الوقف القبيح فقط، وما عداه عالجناه، ووضعنا حلولاً نافعةً بإذن الله كما تراها واضحةً، وأثبتنا أن الوقف على رؤوس الآي تقتضيه الرواية والدراية والضرورة.

وبهذا المنهج الرّشيد، والقول السديد في وقوف القرآن المجيد يزول الإشكال في مواضع الوقف من المصحف كله، وتزول الشكوى من علامات الوصل أولى، فكلما قلت مراتب الوقف، وأنواعه كلما كان انفراج من ضيق النفس، وكلما تنوعت وكثرت وتوالت – كما هو ظاهر – علامات الوصل أولى كلما شق ذلك على القارئ وأثر في قراءته.

والله أعـلـم ،،،

فـــهـــرس المصـــادر والمـــــراجـــع

١- منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، لأحمد بن محمد الأشموني، ط١، دار الكتب العلمية، ٢٠٠م، بيروت – لبنان.

٢- المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء، لأبي يحيى زكريا الأنصاري، نشر المكتبة الأزهرية- القاهرة.

٣- إيضاح الوقف والابتداء، لأبي بكر الأنباري، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق ١٩٧١م – سوريا.

٤- الإتقان في علوم القرآن، للحافظ جلال الدين السيوطي، طبعة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة.

٥- علل الوقوف، للإمام أبي عبدالله السجاوندي، الطبعة الثانية، ٢٠٠٦م، مكتبة الرشد – الرياض.

٦- مقدمة شريفة كاشفة لما احتوت عليه ... للشيخ رضوان المخللاتي، الطبعة الأولى ٢٠٠٦م، مكتبة البخاري – مصر.

٧- معالم الاهتداء إلى معرفة الوقوف والابتداء، للشيخ محمود خليل الحصري، الطبعة الأولى ٢٠٠٧م، مكتبة ابن تيمية – القاهرة.

٨- جمال القراء وكمال الإقراء، علم الدين السخاوي، الطبعة الأولى ١٩٨٧م، مطبعة المدني – القاهرة.

٩- المكتفى في الوقف والابتداء، لأبي عمرو الداني، الطبعة الأولى ٢٠٠١م، دار عمّار للنشر – الأردن.

١٠- النشر في القراءات العشر، لأبي الخير محمد بن الجزري، الطبعة الأولى، دار الصحابة للتراث – القاهرة.

١١- النجوم الطوالع على الدرر اللوامع، للشيخ إبراهيم المارغني، طبعة دار الفكر ٢٠٠٤م، بيروت – لبنان.

١٢- البرهان في علوم القرآن، للإمام بدر الدين الزركشي، طبعة دار الحديث ٢٠٠٦م – القاهرة.

١٣- التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن، للشيخ الجزائري الدمشقي، طبعة دار البشائر ١٤٢٥هـ – لبنان.

١٤- قواعد التجويد، د : عبدالعزيز القاري، طبعة مؤسسة الرسالة الأولى ٢٠٠٢م، بيروت – لبنان.

١٥- القطع والائتناف، لأبي جعفر النحاس، الطبعة الأولى ٢٠٠٢م، دار الكتب العلمية – بيروت.

١٦- المحرر في علوم القرآن، د : مساعد بن سليمان الطيار، طبعة معهد الإمام الشاطبي الثالثة، ٢٠١٠م، جدة.

١٧- البيان في عدّ آي القرآن، لأبي عمرو الداني، منشورات مركز المخطوطات، ط السنة ١٩٩٤م- الكويت.

١٨- الأحرف السبعة، لأبي عمر الداني، نشر مكتبة أولاد الشيخ التراث- مصر.

١٩- التحرير والتنوير، للطاهر بن عاشور، طبعة الدار التونسية، ١٩٨٤م – تونس.

٢٠- بشير اليسر شرح ناظمة الزهر، للشيخ عبدالفتاح القاضي، الطبعة الأولى ٢٠٠٨م، دار السلام – مصر.

٢١- القول الوجيز في فواصل الكتاب العزيز، للشيخ المخللاتي، طبعة دار الصحابة للتراث بطنطا – مصر.

٢٢- الإضاءة في بيان أصول القراءة، للشيخ محمد علي الضباع، الطبعة الثانية ٢٠٠٢م، دار الصحابة بطنطا – مصر.

٢٣- أحكام قراءة القرآن، للشيخ محمود خليل الحصري، الطبعة السابعة ٢٠٠٣م، دار البشائر، دمشق – بيروت.

٢٤- الوقف والابتداء وصلتهما بالمعنى، د : عبدالكريم صالح، الطبعة الثانية ٢٠٠٨م، دار السلام- القاهرة.

٢٥- تنبيهات في الوقف والابتداء، فاطمة أحمد محمد حمودة، الطبعة الأولى ٢٠١٠م، مطابع الحميضي – الرياض.

٢٦- الوقف الاختياري، لأبي عبدالرحمن القرش، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ، دار ابن القيم الجوزي، الدمام.

٢٧- إملاء ما منّ به الرحمن، لأبي البقاء العكبري، طبعة دار مكتبة الهلال، بيروت – لبنان.

٢٨- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل، جار الله الزمخشري، ط١ سنة ١٩٩٧م، إحياء علوم التراث – بيروت.

٢٩- اللباب في علوم الكتاب، لابن عادل عمر بن علي الحنبلي، ط١، دار الكتب العلمية ١٩٩٨م – بيروت.

٣٠- الأرجوزة المنبهة على أسماء القراء والرواة وأصول القراءات، لأبي عمرو الداني، ط١، دار المغني ١٩٩٩م – الرياض.

٣١- إتقان البرهان في علوم القرآن، فضل حسن عباس، طبعة دار النفائس الثانية ٢٠٠٩م – الأردن.

٣٢- صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، طبعة المكتب الإسلامي – بيروت.

٣٣- التمهيد في علم التجويد، لأبي الخير محمد بن الجزري، طبعة مؤسسة قرطبة، ط١ – القاهرة.

٣٤- قواعد التفسير، خالد بن عثمان السبت، طبعة دار ابن القيم ط١، سنة ٢٠٠٥م، الرياض – القاهرة.

فهرس محتويات البحث

١- مقدمة البحث وأهميته. ٢

٢- مشكلة البحث. ٤

٣- سبب التوسع في الاختلاف. ٧

٤- دخول علامة الوصل أولى في المصاحف. ٨

٥- اختلاف وتعارض في وضع علامة الوصل أولى. ٩

٦- مناقشة وتعقيب على هذه الأنواع من الوقوف. ١٠

٧- علامة الوصل أولى، وأثرها على القارئ وقراءته. ١٤

٨- سلبيات علامة الوصل أولى في المصاحف. ١٥

٩- العلاج لعقبة علامة الوصل أولى. ٢٨

١٠- المراد بالوقف التام ومعناه. ٣٢

١١- الوقف على رؤوس الآي رواية ودراية وضرورة. ٣٣

١٢- الخاتمة، تلخيص ونتائج. ٤٢

١٣- الفهارس : - فهرس المصادر والمراجع. ٤٤

- فهرس محتويات البحث. ٤٧